المملكة بسم الله الرحمان الرحيم

وزارة العدل والحريات

الرباط في 22

بلاغ

على إثر الادعاءات الكاذبة التي عبر عنها بعض أعضاء مجلس المستشارين في الجلسة الشفوية ليوم الثلاثاء 22 أبريل الجاري، والتي ورد فيها أن وزير العدل والحريات تجنب الإجابة عن سؤال شفوي آني حول استدعاء قاضي المحكمة الإدارية بالرباط، واعتبار إحالته على المجلس الأعلى للسلطة القضائية تكميما للأفواه بسبب بثه في ملف ما صار يعرف "بمحضر 20 يوليوز".

وحيث أن ما جاء في الإحاطة وتدخلات السادة المستشارين مجاف للحقيقة وعار من الصحة، فإن وزير العل والحريات يؤكد أن استدعاء القاضي السيد محمد الهيني، من قبل المفتش العام بالوزارة، كان لسبب وحيد يتعلق بالبحث في شكاية السيد محمد نميري رئيس غرفة بمحكمة النقض ومدير الشؤون المدنية بوزارة العدل والحريات حاليا، على إثر مقال نشر على شبكة الأنترنيت للسيد محمد الهيني تحت عنوان "لا نريد أسدا ولا نمرا"، كال فيه اتهامات لزميل له كان يشغل منصب الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية بالرباط.

ويؤكد وزير العدل والحريات أنه لم يتوصل بطلب من أي فريق من فرق مجلس المستشارين لطرح سؤال آني يمت بصلة للموضوع المشار إليه أعلاه لا من قريب ولا من بعيد خلال جلسة الأسئلة الشفوية لهذا الأسبوع، كما يؤكد في هذا الصدد استعداده التام للإجابة على كافة أسئلة السادة المستشارين وتقديم التوضيحات اللازمة في الموضوع.